

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٦٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠.

الرئيس: السيد وليد دودش (تونس)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-22827(A)



* 1 8 2 2 8 2 7 *

الرئيس (تكلم بالعربية): أعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٤٦٥ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، زملائي الأفاضل، السيدة كاسبرسن، السيدات والسادة، أودّ في البداية أن أشكر الجميع على النقاش الهام الذي أقيم خلال الجلسة السابقة. واسمحوا لي باسم المؤتمر ونيابةً عن وفد بلدي أن أرحب ترحيباً حاراً بالزميلين الجديدين وهما سعادة السفير السيد بيتر بيروورث الممثل الدائم لألمانيا لدى مؤتمر نزع السلاح وسعادة السفير السيد كوو مو تون الممثل الدائم لميانمار بجنيف وقد باشر السفيران الجديدان مهامهما بجنيف. فأريد أن أعبر للسيدتين السفيرين الجديدين عن تمنياتنا لهما بإقامة طيبة وبالتوفيق في مهامهما بجنيف.

زملائي الأعضاء، مثلما أعلنت في الجلسة السابقة، فإننا سنواصل نقاشاتنا حول المسائل المتعلقة بولاية مؤتمر نزع السلاح بما في ذلك خطة الأمين العام من أجل نزع السلاح وهو موضوع تم إثارته من قبل العديد من الوفود في الجلسة السابقة. وأؤكد مرة أخرى أن النقاش حول هذا الموضوع من شأنه أن يساعد الرئاسة على الاضطلاع بمهامها التي تتمثل في الظروف الراهنة في إعداد برنامج عمل للمؤتمر.

وأريد أن أعلمكم، أنه بعد الاستماع إلى مداخلاتكم هذا الصباح في هذا الاجتماع الرسمي سأقوم بتقديم مقترح في شكل مشروع قرار وقد تم توزيعه على ما أعلم من قبل أمانة المؤتمر عليكم. وسأقدم هذا المقترح بناءً على المشاورات التي أجريتها بخصوص إعداد برنامج عمل للمؤتمر. وبعد ذلك سنحوّل هذا الاجتماع إلى جلسة من شكلها الرسمي إلى شكل غير رسمي وذلك للاستماع إلى آرائكم وتعليقاتكم وأسئلتكم بخصوص هذا المقترح.

(تكلم بالفرنسية)

وأقترح أن نستمع أولاً إلى الوفود التي ترغب في تناول الكلمة أثناء هذه الجلسة الرسمية قبل أن نواصل مداولاتنا في إطار غير رسمي من أجل مناقشة مشروع المقرر CD/WP.609 الذي وزعته الأمانة على جميع الوفود صباح اليوم. ودعونا نبدأ الآن مداولاتنا ونستمع إلى جميع الوفود التي ترغب في تناول الكلمة.

(تكلم بالإنكليزية)

أتكلم الآن بالإنكليزية لأن ممثلة رفيدة المستوى لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستخاطب الآن مؤتمر نزع السلاح. والسيدة يليم د. س. بوبليت هي مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتنال. وسأعلق الآن هذه الجلسة الرسمية لتمكين السيدة بوبليت من الانضمام إلينا. غلقت الجلسة.

غلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): زملائي الأفاضل، يسرني أن أقدم إليكم السيدة يليم د. س. بوبليت، مساعدة وزير الخارجية لشؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتنال في الولايات المتحدة الأمريكية. وتفضلوا سعادتكم بأخذ الكلمة.

السيدة بوبليت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس. أود أن ألفت نظر هذه الهيئة إلى مسألة متعلقة بالفضاء الخارجي تشكل مصدر قلق بالغ لحكومة بلدي وترتبط بأمن الفضاء.

فيشكل الفضاء الخارجي حداً فاصلاً يلهمنا جميعاً ويوحّدنا أكثر من أي شيء آخر. فصور المجرات البعيدة توحى لنا برسم أحلام كبيرة. والاكتشافات الجديدة عن الكواكب في نظامنا الشمسي، التي تساعدنا على كشف أسرار الأرض، تفتح أذهاننا على عوالم تتجاوز حدود وجودنا على كوكب الأرض. وكل صاروخ نطلقه يثبت أن السماء لا تحدنا.

وما نختار فعله في الفضاء، على غرار الحدود جميعها، يؤدي دوراً حاسماً في حياة شعبنا ومستقبل أمننا على الأرض. فيسرّع ذلك وتيرة الاكتشافات العلمية، ويحفز الابتكارات الرائدة، ويسرع عجلة اقتصاداتنا، ويوجد بكل معنى الكلمة وظائف المستقبل. وفي الولايات المتحدة، في صحراء موبافي، هناك شركة ستحمل الجيل الأول من السياح الفضائيين إلى حدود الغلاف الجوي للأرض للتحديق إلى الفسحة الكونية. وإذ نستمر في سبر أغوار نظامنا الشمسي، سننشأ مشاريع تجارية جديدة وشركات بأكملها للاستفادة من الإمكانيات اللانهائية المتاحة لنا.

ولكن في الوقت نفسه، تشهد أئمن المدارات الأرضية ازدحاماً متزايداً. فكثرة الأجسام الفضائية الموجودة في هذه المدارات تزيد من احتمال وقوع حوادث غير مقصودة وتعمّم المخاطر التي تهدد قدرات الأمم جمعاء. ويضاف إلى هذه الشواغل احتمال وقوع أعمال عدائية متعمدة في الفضاء، ونحن في وضع فعلاً خطير جداً.

وعلى غرار العديد من البلدان الممثلة هنا، تفضّل الولايات المتحدة أن يبقى مجال الفضاء خالياً من النزاعات. وما زلنا نشعر بالقلق من التحديات التي يولدها السلوك غير المسؤول، وهو سلوك قد يؤدي إلى تفسيرات وحسابات خاطئة خطيرة وقد يُعتبر عاملاً مزعزعاً للاستقرار وذا طابع تصعيدي في ظل الأزمات أو النزاعات. وتدعو الاستراتيجية الوطنية الجديدة للفضاء التي تنتهجها الولايات المتحدة إلى حماية مصالحنا الحيوية في الفضاء وتعزيز أمن أنشطتنا الفضائية واستقرارها واستدامتها. وفي ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام، أوعز الرئيس دونالد ترامب إلى وزارة الدفاع الأمريكية بالعمل فوراً على مباشرة الإجراءات اللازمة لإنشاء قوة فضائية باعتبارها الفرع السادس للقوات المسلحة للولايات المتحدة. لماذا؟ فمثلاً قال نائب الرئيس، السيد بنس، الأسبوع الماضي، "ثمة بلدان أخرى تمتلك قدرة متنامية على تنفيذ عمليات في الفضاء. ولكن لا تشاطر جميعها التزامنا بالحرية والملكية الخاصة وسيادة القانون. ولذا، ففيما نستمر في حمل راية الزعامة الأمريكية في الفضاء، سنفي بالتزام أمريكا باحترام الحرية على هذه الحدود الجديدة." وكما قال أيضاً نائب الرئيس، "لقد حوّل أعداؤنا بالفعل الفضاء إلى مجال لحوض الحروب. ولن تتصل الولايات المتحدة من مسؤوليتها في مواجهة هذا التحدي. وفي ظل قيادة الرئيس ترامب، سنواجه هذا التحدي دون هوادة للدفاع عن بلدنا. وستسعى أمريكا دائماً إلى بناء السلام، سواء في الفضاء أو على الأرض. ولكن التاريخ أثبت أن السلام لا يتحقق إلا بالقوة. وفي مجال الفضاء الخارجي، ستكون القوات الفضائية الأمريكية هذه القوة في السنوات القادمة."

سيدي الرئيس، وكما تعلمه هذه الهيئة جداً، لقد أعربت الولايات المتحدة طوال سنوات عديدة عن شواغلها إزاء إقدام الاتحاد الروسي بصورة نشطة على تطوير ونشر الأسلحة المضادة للسواتل. ومنذ عام ٢٠٠٩، أكد المسؤولون في وزارة الدفاع الروسية، مراراً وعلناً، أن روسيا تقوم بتطوير الأسلحة المضادة للسواتل. وصرّح مؤخراً قائد أحد أسراب سلاح الجو الروسي، في شباط/فبراير ٢٠١٧، بأن روسيا تطور صواريخ جديدة مبدئية نيتها الصريحة في تدمير سواتل. وإضافة إلى ذلك، لقد اطلّعنا على بيانات صادرة عن وزارة الدفاع الروسية تفيد

بأنها تعمل على إيجاد نظام هجومي متنقل مضاد للسواتل. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية مؤخراً أن قواتها الفضائية زوّدت بنظام ليزر محمول، وهذا ما أعلنه فلاديمير بوتين للعالم في ١ آذار/مارس من هذه السنة. وقد ألمح زعيم روسيا نفسه إلى زيادة تقبّل الأسلحة الفضائية في الدائرتين السياسية والعسكرية.

وفي خطاب السيد بوتين عن حالة الأمة في ١ آذار/مارس ٢٠١٨، كشف عما لا يقل عن ستة أنظمة رئيسية جديدة لأسلحة هجومية. ومن ينسى إنكار روسيا على مدى أشهر تطويرها طوربيدا يعمل بالطاقة النووية، ليقر السيد بوتين بعد ذلك رسمياً بإنشاء مركبة غواصة تعمل بالطاقة النووية، إلى جانب أسلحة أخرى مثل نظم الليزر؟ ويُعتبر سعي روسيا إلى تطوير قدراتها في مجال تعطيل الأنشطة الفضائية متسقاً مع هذه الأنشطة الأخرى ويشكل مبعث قلق نظراً إلى نمط السلوك الخبيث الذي انتهجته روسيا مؤخراً.

وهذا السلوك مستمر رغم إعلان الاتحاد الروسي غير مرة إيلاءها أولوية عليا لتعزيز مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، ورغم سعيها مع شريكها الصين إلى بدء مفاوضات بشأن مشروع المعاهدة في هذه الهيئة بالذات. وقد أعلن وزير الشؤون الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، مؤخراً في شباط/فبراير الماضي، أمام هذه الهيئة أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يبقى أولوية من أولويات روسيا.

وحددت الولايات المتحدة بوضوح الشوائب العديدة التي تعترض مشروع المعاهدة هذا. ونشير أيضاً إلى أن من المهم جداً بالنسبة إلينا فهم السلوك غير الاعتيادي أو حتى السلوك الذي ينطوي على تهديد محتمل، كأَن يلاحظ أن أحد السواتل يتصرف بما يتناقض مع الهدف الذي يدعي صاحبه أنه أقيم لأجله. وهذا مهم ليس فقط لأن هذه الأعمال تثير البلبلة للعمليات الساتلية الأخرى، وإنما لأنها تثير أيضاً البلبلة فيما يخص نوايا أصحاب الساتل أو مشغليه. فما تصرح به روسيا دبلوماسياً وعلناً قد يكون مناقضاً لما تعترزم فعله بالساتل المعني. ولذلك تُعتبر الشفافية ووضوح النوايا مهمين جداً لتعزيز الثقة والطمأنينة في الحالات التي قد تكون فيها مهلة الرد قصيرة جداً.

وفي هذا السياق، يود وفد الولايات المتحدة لفت نظركم إلى أنشطة الفضاء الخارجي الأخيرة لوزارة الدفاع الروسية التي تبدو متعارضة مع أحكام مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي أعدته بنفسها، ومع الالتزام السياسي لروسيا بالألا تكون أول بلد يضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بما يتفق مع مبادرة "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي". وتبين هذه الأنشطة الأخيرة التي تقوم بها السواتل الروسية مظاهر التضليل الحرجة التي تعترض منطق المعاهدة المقترحة ولغتها، وتثير تساؤلات بشأن شفافية العمليات والبرامج الفضائية الروسية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، ترسخ هذه المعلومات اعتقادنا بوجود شوائب رئيسية في المعاهدة المقترحة تجعلها غير قابلة للتطبيق، وتثبت أن أي اتفاق لتحديد الأسلحة في الفضاء لا يمكن التحقق من تطبيقه في الوقت الحاضر.

سيدي الرئيس، في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية، أطلقت وزارة الدفاع الروسية جسماً فضائياً ادعت أنه من مفتشي الأجهزة الفضائية. ولكن سلوكه على المدار لم يتفق مع ما ألفناه سابقاً من عمليات التفتيش على المدار أو من القدرات الخاصة بمعرفة الأوضاع الفضائية،

بما في ذلك سائر أنشطة سواتل التفتيش الروسية. فنشعر بالقلق مما وصفه "أحد مفتشي الأجهزة الفضائية" المعتمدين بأنه سلوك غير اعتيادي على الإطلاق. ولا نعرف بالضبط ماذا يحدث وما من طريقة للتحقق مما يجري. ولكن نوايا روسيا فيما يخص هذا الساتل غامضة وتمثل بشكل واضح تطوراً مثيراً للقلق، ولا سيما إن نظرنا إليها بالافتتان مع تصريحات قائد القوات الفضائية الروسية الذي شدد على أن تزويد الوحدات العسكرية للقوات الفضائية بنماذج جديدة من الأسلحة هو مهمة رئيسية كُلفت بها القوات الفضائية التابعة لقوات الدفاع الفضائي الجوي.

ويمكنني أن أقول لكم إن زملاءنا الروس سينفون الأهداف العدائية لأنظمتهم. فقد أصدرت وزارة الدفاع الروسية بياناً صحفياً تفيد فيه بأنها مجرد سواتل تفتيش. ولذا، فالسؤال المطروح على هذه الهيئة هو التالي: كيف نتحقق مما تقوله البلدان فيما يخص أنشطة مركباتها الفضائية؟ وما هو كم المعلومات الذي يُعتبر كافياً لإثبات الهدف من أحد الأجسام؟ لقد أشرنا إلى سلوك أحد السواتل الروسية المتعارض مع ما تدعيه روسيا، فالساتل يسمى ساتل تفتيش ولكن لا يتصرف بما يتفق مع أنشطة السواتل التي تعين لإجراء عمليات تفتيش آمنة ومسؤولة.

ولكن من الصعب تحديد الهدف الحقيقي من أحد الأجسام بمجرد مراقبته على المدار، وذلك على عكس عمليات التفتيش الجارية في إطار اتفاق تقليدي لتحديد الأسلحة. واستناداً إلى الصياغة اللغوية التي صاغت بها روسيا المعاهدة، لا يوجد في المشروع المقترح لمعاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي ما يحظر هذا النوع من الأنشطة أو تطوير القدرات في مجال الأسلحة المضادة للسواتل أو اختبارها أو تخزينها طالما أن ذلك لا يلحق الضرر بأي جسم فضائي آخر. والأمر الوحيد الذي تأكدنا منه هو أن هذا الجهاز وُضع في المدار. أما تصرفاته الأخرى البائدة فهي غير متوقعة وغير واضحة بالنسبة إلينا. وهذا يقودنا إلى مسألة معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات كافية للتحقق من أن أحد الأسلحة يتم اختبارها أم لا على المدارات ولتقدير الأمر. ولا تعتقد الولايات المتحدة أنها كافية: فيما أننا لا نتحلى بالوسائل اللازمة للتمييز بين سلوك العديد من الأجسام وسلوك الأسلحة، لا يمكن التحقق من عملية تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وبصرف النظر عما إذا كنتم تشاطرون شواغل الأمم المتحدة أو تصدّقون هدف روسيا المعلن من هذه السواتل، فهذا المثال يثير مسائل أساسية وعملية فيما يخص قدرتنا على معرفة النوايا الكامنة وراء أعمال بلد ما في الفضاء. وفي نظر الولايات المتحدة، هذا دليل آخر على أن روسيا لا تقرر أقوالها بأفعالها، وأن أنصار مشروع المعاهدة، إذا أجري تحليل دقيق للغة المعاهدة، يفسحون المجال للأنشطة نفسها التي يدّعون السعي إلى حظرها.

وبالتالي، كيف تقلّل المعاهدة المقترحة من احتمال توسع النزاعات إلى الفضاء الخارجي أو تمنع الأنشطة المزعزعة للاستقرار؟ والإجابة المختصرة هي أنها لا تفعل ذلك. ونظراً إلى عدم وفاء روسيا بالتزاماتها في مجال تحديد الأسلحة، على غرار تلك الناشئة عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والتي يسهل التحقق منها جميعها أكثر من مسألة تطوير و/أو نشر الأسلحة الفضائية المضادة، ماذا يمكننا أن نتوقع في المستقبل، بعد هذا السلوك المتناقض الذي أشرت إليه، إن تم التفاوض على مشروع المعاهدة ودخلت حيز النفاذ؟

ولذلك، ينبغي للبلدان المسؤولة أن تنظر في اتخاذ إجراءات عملية طوعية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة وفي وضع معايير للسلوك المسؤول الواجب انتهاجه عند إجراء الأنشطة في الفضاء الخارجي، عوضاً عن السعي وراء معاهدة لا نهاية لها ومثيرة للخلافات ستكون ملزمة قانوناً.

سيدي الرئيس، تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ من أنشطة الحكومة الروسية فيما يخص تطوير الأسلحة المضادة للسواتل، وقد أعربنا عن ذلك غير مرة في هذا المحفل. فيكفي أن نقول إن الملاحظات التي أبديتها اليوم لا تتناول سوى نشاط واحد من الأنشطة العديدة المشابهة المشكوك فيها التي لاحظناها على مر السنين.

زملائي الأعزاء، يجب أن نتخذ تدابير عملية لتعزيز الأمن والاستقرار والاستدامة في الفضاء. والجهود الفارغة والزائفة ليست هي الحل. ومشروع المعاهدة ليس الآلية المناسبة لتحقيق ذلك. فهو وثيقة مليئة بالعيوب اقترحها بلد يخل باستمرار بالتزاماته الدولية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة تعاونها البناء والعمل مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن واستقرار واستدامة الأنشطة الجارية في الفضاء الخارجي. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سعادتكم. وأود أن أتمنى لكم إقامة طيبة وجهوداً مثمرة في جنيف. وسنعلق الجلسة الآن لتمكين سعادتكم من مغادرة القاعة. *فعلقت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالعربية): إذن زملائي الأعزاء نواصل اجتماعنا الرسمي للاستماع للوفود التي طلبت أخذ الكلمة. والآن سأحيل الكلمة إلى المندوب الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير الممثل لألمانيا وهو المعين مؤخراً في هذا المؤتمر، وهو السيد بيتر بيروورث.

السيد بيروورث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، زملائي الأفاضل، بعد قضاء ثلاث سنوات حافلة بالتحديات في رام الله بصفتي الممثل الدائم لألمانيا هناك، يسرني أن أعود إلى عالم تحديد الأسلحة ونزعها ومنع انتشارها. وباعتباري الممثل الدائم الجديد لألمانيا لدى مؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد لكم سيدي الرئيس دعم وفدي الكامل في ظل قيادتكم القديرة. وبالمثل، أود أن أوجه خالص التحية لجميع زملائي الحاضرين هنا في القاعة وأن أتعهد بالتعاون تعاوناً كاملاً مع الجهود المشتركة التي نبذلها للمضي قدماً بما لدينا من ملفات وإن لم تكن دائماً سهلة.

وليس من السهل الدخول في معترك كهذا قبل نهاية اللعبة بفترة وجيزة، إذا صح التعبير. ولكني أود سيدي الرئيس أن أؤكد لكم ولجميع الوفود الحاضرة هنا أنني سأبذل قصارى جهدي للمساهمة في الخروج بنتيجة إيجابية وناجحة لهذا الموسم الذي بدأ بتوقعات معززة. وأتطلع بالتأكيد إلى اعتماد تقرير ختامي مجدٍ نسترشد به في المستقبل، وآمل ذلك.

سيدي الرئيس، زملائي الأفاضل، نحن ندرك جميعاً أننا لا نعمل في مؤتمر نزع السلاح في فراغ سياسي. فالتحديات الراهنة كبيرة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، ومستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة - التي نلتزم بها نحن الألمان التزاماً شديداً - والأسلحة الكيميائية في سوريا. وقد صوّر الأمين العام للأمم المتحدة الحقائق المحيطة بنا ووصفها في خطاب جنيف الذي ألقاه مؤخراً. ويمكن أن تقدّم أفكاره مادة جيدة للتفكير. وألمانيا مستعدة لدعم الأمين العام في هذا الاتجاه، وتأمل كثيراً في أن يتم إنشاء تحالف واسع من البلدان للتقدم في جهود نزع السلاح ومنع انتشاره وتحديد الأسلحة.

فمن غير المستغرب أن تضع الحكومة الألمانية الجديدة مسألة البحث عن السلام، وتحقيق الأمن العالمي ونزع السلاح، وتحديد الأسلحة ومنع انتشارها، في صدارة جدول أعمالها، متبعةً بذلك تقليداً ألمانياً يمارس منذ فترة طويلة على صعيد سياساتها. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال وزير الشؤون الخارجية في بلدي، هيكو ماس، "إن الحفاظ على هيكل ثابت لنزع الأسلحة وتحديدتها ومنع انتشارها أمر لا بدّ منه لبقاء البشرية". وأكد أيضاً مرة أخرى وبقوة التزامنا بإزالة السلاح النووي في العالم.

وفي مؤتمر نزع السلاح، تُرجم التزامنا الثابت بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشارها إلى عدد من المبادرات والمقترحات، ونأمل في أن تؤتي ثمارها. ولكن ثمة تحديات جديدة بدأت تظهر. وأعتقد أن التحديات الأهم التي ينبغي مواجهتها هي التالية: التكنولوجيات الجديدة؛ وأسلحة الدمار الشامل الجديدة التي تقوم على الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل؛ وخطر وقوع حرب إلكترونية وكيفية التخفيف منه وإزالته؛ والمخاطر الناشئة عن التقدم المذهل المحرز في علوم الحياة.

وينبغي أن نتصدى لجميع هذه التحديات في ظلّ نظام دولي قائم على المعايير ومؤسسات دولية من بينها مؤتمر نزع السلاح الذي يشكل إحدى ركائزها الأساسية. فلا بد من مواصلة وتعزيز الحوار بين الدول ومع المجتمع المدني أيضاً من أجل تعزيز الثقة. ومن هذا المنطلق، يسرني أن نخطي بفرصة للتواصل مع المجتمع المدني يوم الجمعة القادم. وينبغي أن نكون مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأننا لن نتمكن من تحقيق الأمن إلا بالتعاون مع بعضنا.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم ولجميع زملائي هنا أن ألمانيا ستستمر في الإسهام بنصيبها في مؤتمر نزع السلاح لمواجهة تحدياته الراهنة. ومن هنا، أتطلع إلى العمل معكم جميعاً وأمل في أن تُختتم دورة عام ٢٠١٨ بنجاح. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً سعادة السفير، على الكلمة التي تفضلتم بها وعلى المسائل التي طرحتها. ونحن متأكدون أنه بالتحاقكم المجدّ في هذه الفترة بمؤتمر نزع السلاح، ستكون مساهمتكم على غاية من الأهمية وستلقى كل الاهتمام من الوفود فشكراً سيدي. والآن، سنعطي الكلمة إلى سعادة السفير المندوب الدائم لميانمار السيد كوو مو تون.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس. وبما أنها المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، أرجو أن تسمحوا لي بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن دعم ميانمار لكم ولفريقكم وعن تعاونها معكم أثناء ترؤسكم مداولات مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري العميق لعمل الرئيس السابق للمؤتمر. ويسعدني أن أتولى مهام في جنيف لتمثيل ميانمار والمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وبما أنني لست غريباً عن هذا المؤتمر، يسرني جداً أن أعود إلى هنا للعمل معكم جميعاً على المسائل المتعلقة بنزع السلاح. فقد كنت هنا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥. وأتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معكم جميعاً لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، وكما نعلم جميعاً، يُعتبر مؤتمر نزع السلاح الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف في العالم التي يناقش فيها نزع السلاح، ولكن منذ اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، بقي مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود. ويمكن بفضل مرونة أعضاء مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى توافق على برنامج عمل. ويُعد مؤتمر نزع السلاح في رأي وفدي، وعلى الرغم من عدم إحرازه أي تقدم، المحفل المتعدد الأطراف الأفضل والوحيد الذي يتم فيه التفاوض بشأن نزع السلاح. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي ألا نكف عن المحاولة، وأن نستمر في البحث عن وسيلة جماعية للمضي قدماً وعن قواسم مشتركة بيننا، وأن نتقدم في العمل الموضوعي المتعلق بجدول الأعمال، حتى وإن كان لكل منا أولوياته. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للعمل المضني الذي اضطلع به منسقو الهيئات الفرعية.

سيدي الرئيس، يشكل نزع السلاح النووي هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحدة منذ اعتماد القرارات الأولى للجمعية العامة. وهو الأولوية الأولى لميانمار في برنامج العمل الذي أعدته في مجال نزع السلاح. وسنستمر في اتباع سياسة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفيما يخص مشروع المقرر، سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لكم ولفريقكم على كل العمل الشاق الذي قمتم به. وميانمار يمكنها الانضمام إلى توافق في الآراء.

سيدي الرئيس، أود أن أختم كلمتي بالتشديد على أن مؤتمر نزع السلاح يواجه عدداً من المسائل العاجلة والمهمة التي ينبغي له التفاوض بشأنها إن أراد بلوغ هدفه في مجال نزع السلاح. وستستمر ميانمار، بالتعاون مع جهات أخرى، في البحث عن حلول تساعد في تحقيق هذا الهدف وسنستمر في المشاركة بصورة نشطة في جميع المحافل ذات الصلة بنزع السلاح. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالعربية): أولاً شكراً جزيلاً على الكلمات اللطيفة التي توجهتم بها إلى الرئاسة. ونحن لا نشك في أن وجودكم بيننا في هذا المؤتمر سيكون إضافة أكيدة مثلما تعودنا من قبل ميانمار. وأتذكر أن رئاسة ميانمار كانت رئاسة حثيثة وجدية. فنحن لا نشك في أنكم ستواصلون هذا العمل وسنعوّل كثيراً على تعاونكم للتقدم بأعمال مؤتمرنا فشكراً سيدي. إذن الآن سنمر إلى الوفد الموالي. ويسعدني أن أعطي الكلمة إلى سعادة السفير الممثل الدائم لفنزويلا السيد جورج فاليرو.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بما أنها المرة الأولى التي يتحدث فيها وفد بلدي في ظل رئاستكم، نود أن نعرب عن دعمنا لمساعيكم. ونقدّر الجهود التي بذلها رؤساء المؤتمر خلال الجزأين الأول والثاني من السنة. وتؤكد فنزويلا مجدداً التزامها بمسألة نزع السلاح ومنع انتشاره على نحو شامل وكامل. ويُعدّ تحقيق هذا الهدف أساسياً للنهوض بالحق في السلم والأمن الدوليين. ونودّ أن نغتم هذه الفرصة للفت النظر إلى العمل الذي اضطلع به شتى منسقي الهيئات الفرعية التي أنشئت بموجب المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119. ونودّ أن نشير بوجه خاص إلى المناقشات التي جرت في إطار الهيئة الفرعية ٥ بشأن الأنواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل والأنظمة الجديدة لهذه الأسلحة، بما يتفق مع مضمون الوثيقة CD/2126. ونودّ أن نشكر الممثل الدائم لبيلاروس، سعادة السفير يوري أمبرازيفيتش، بصفته منسق هذه الهيئة الفرعية، وفريقه، على تقديم الورقة الإعلامية التي تحدد النتائج الرئيسية لمداولاتها.

ويستخدم النقاش المتعلق بنظم الأسلحة الذاتية التشغيل، وهناك عدد من الشواغل إزاء تغيير هذه الأسلحة لطبيعة الحرب في المستقبل. فغياب التدخل البشري سيجعل الحروب في المستقبل أقل إنسانية. ونريد أن تجرى المناقشات المتعلقة بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل دون قيود وبشفافية وعلى نحو عالمي قائم على المشاركة. وسيضمن ذلك مشاركة المجتمع الدولي في تطور المناقشات. إن إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، أثناء الاستعراض الخامس لمؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يثبت قلق المجتمع الدولي من تسارع وتيرة تحسين هذه التكنولوجيات وتحديثها ومن تطورها السريع وتعقيدها.

وفي البيان الوزاري الصادر عن اجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو بجمهورية أذربيجان، في نيسان/أبريل من هذه السنة، اعتبر الوزراء الحاضرون أن "نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تثير عدداً من المسائل الأخلاقية والقانونية والمعنوية والتقنية ومن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين التي ينبغي مناقشتها بصورة مستفيضة والنظر فيها من ناحية توافرها مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان."

فيجب أن يكون استخدام التكنولوجيا مكرساً لتقدم البشرية. ولكن فيما يخص التحكم البشري، نشدد على عدم جواز تسليم الآلات سلطة تقرير حياة أو موت كائن بشري دون أي تدخل بشري. وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن قلقها ليس فقط من تنامي استخدام ما يسمى بالأسلحة ذات التشغيل شبه الذاتي مثل المركبات الجوية العسكرية، والأسلحة شبه الآلية، والمركبات والطائرات بلا سائق أو طيار، على نحو يتنافى مع مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وإنما أيضاً من غياب القواعد الدولية التي تنظم هذه الأسلحة، نظراً إلى عواقب استخدامها وإلى الأضرار التي تلحقها بالسكان المدنيين والبنى التحتية للبلدان التي تُستخدم فيها.

إن الآلام والمعاناة التي يمكن أن تتسبب فيها هذه التكنولوجيات الجديدة، إن لم يتم تنظيمها، لا تحصى ولا تعدّ. ويُعتبر خطر انتشارها كبيراً. فالسلام والتنمية مهددان بشكل واضح، وهناك خطر حدوث سباق تسلح واستخدام هذه الأسلحة على يد مجموعات إرهابية، مما قد يؤدي إلى تزايد عدم الاستقرار في المجتمع الدولي والإقليمي.

سيدي الرئيس، تمت مؤخراً في فنزويلا، في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، محاولة اغتيال الرئيس نيكولاس مادورو وأعلى الفعاليات المدنية والعسكرية في البلد. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية تُستخدم طائرات بلا طيار في محاولة اغتيال. فوفقاً للسلطات الوطنية المختصة، استُخدمت طائرتان من طراز M600 في هذا العمل الإرهابي. وكانت كل طائرة منهما تحمل على متنها كيلوغراماً من المتفجرات الفتاكة للغاية المسماة C-4، التي تمكّنت من أن تخلف الأضرار في جزء كبير من المنطقة المحيطة بالمكان الذي كان يتواجد فيه الرئيس.

ومع أن الرئيس نيكولاس مادورو والفعاليات الرفيعة المستوى التي كانت حاضرة نجوا من عملية الاغتيال، أصيب ثمانية أعضاء من الحرس الوطني البوليفاري. وأدان الرأي العام السياسي في البلد والحكومات المحبة للسلم، على نطاق واسع، هذا العمل الإرهابي. وأفاد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، بأن هذه المنظمة - أفتبس - ترفض أعمال العنف أيّاً كانت

في فنزويلا وتعرب عن قلقها إزاء محاولة قتل الرئيس نيكولاس مادورو مؤخراً - انتهى الاقتباس. إن التضامن الدولي مع فنزويلا واهتمام العالم بالسلام في بلدي أمران جليان. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجدداً أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تقرر بأهمية القواعد والمبادئ المعمول بها في القانون الدولي الإنساني، وهي مقتنعة بضرورة وضع قواعد معينة في شكل صك جديد ملزم قانوناً يأخذ في الاعتبار الأضرار التي يمكن أن يتسبب فيها استخدام هذه الفئة من الأسلحة.

ونحن نتكلم عن صك ينظم استخدام الأجهزة الفتاكة الذاتية التشغيل والأسلحة شبه الآلية، مثل المركبات العسكرية الجوية بلا طيار أو الطائرات بلا طيار. وتعتبر الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المحفل المناسب لاعتماد هذا الصك. وتؤيد فنزويلا، باعتبارها بلداً محباً للسلام، حظر تطوير نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وحيازتها وتجارتها ونشرها واستخدامها، وتكرر التزامها بهذا المحفل وبتعددية الأطراف. فالسلام مهم للغاية وهو أحد التطلعات المشروعة لجميع الشعوب. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً سعادة السفير، الآن أعطي الكلمة إلى سعادة سفير الولايات المتحدة، السيد وود. فلكم الكلمة سيدي.

السيد وود (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس. لقد أصغيت باهتمام للتعليقات التي أبدت في الجلسة العامة المعقودة في ٧ آب/أغسطس بشأن خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان "تأمين مستقبلنا المشترك". ومع أن واشنطن وافقني بتعليقات مفصلة عن الخطة، أود أن أعرض اليوم بعض الأفكار الأخرى الأعم التي تطرحها حكومتني.

ودعوني أقول بداية إن الولايات المتحدة ملتزمة بالاستقرار والسلم العالميين وبالأمن وتشاطر قلق الأمين العام من تدهور البيئة الأمنية. ويُعتبر الحد من انتشار الأسلحة مهماً للغاية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويبقى أساسياً للحفاظ على بيئة دولية مواتية لنزع السلاح.

وتبرز خطة الأمين العام عن حق أهمية ضمان احترام القواعد القائمة لمكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتحقيق في أي حالة تُستخدم فيها مثل هذه الأسلحة وتحديد المسؤولين ومساءلتهم. ويقر الأمين العام أيضاً بمجدية التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية، سواء أكانت في حوزة دولة أم جهة من غير الدول. فكنا مسرورين بوجه خاص عندما اقترح ترجمة ذلك إلى تدابير عملية. فلا شك في أن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التحقيق في حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية، وقدرتها على الاستجابة بصورة فعالة ومنسقة في حال استخدام هذه الأسلحة المروعة، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي حين لا نؤمن بفعالية نظام التحقق الملزم قانوناً، ينبغي بالتأكيد أن نحسن قدرتنا على التحقيق في الحالات المعينة التي يدعى فيها استخدام مثل هذه الأسلحة.

وفي تقييم الأمين العام للأوضاع المتدهورة في البيئة الأمنية الدولية اليوم، يرى أن قلة جهود نزع السلاح هي من الأسباب الجذرية لذلك. ولكن عدم نزع السلاح ليس سبباً بل أحد العوارض. فلطالما كان نزع السلاح وتحديد الأسلحة مؤشراً متأخراً للبيئة الأمنية السائدة. وعلى نحو ما تفترضه الولايات المتحدة في الورقة المعنونة "تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي" التي قدمتها في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النوعية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، المعقودة بجنيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، تتطلب البيئة الحالية المتردية أن تعالج الدول أولاً الشواغل الأمنية الحقيقية الكامنة وراءها. فهذه الشواغل الأمنية هي التي جعلت من الاحتفاظ بالأسلحة النووية ضرورةً لازمة لتلافي الصراعات بين الدول الكبرى والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. ومع الأسف، فقد جعلت هذه الأوضاع الأمنية المتردية آفاق التقدم في الأجل القريب في مجال نزع السلاح قاتمة.

سيدي الرئيس، نزع السلاح لا ينشأ من فراغ. فيتوقف التقدم المحرز في هذا المجال على رغبة جميع الدول في فتح حوار مجد يعالج الشواغل الأمنية التي تقود الدول إلى اقتناء الأسلحة الإضافية. وتكون الدول أكثر استعداداً لاعتبار أن نزع السلاح يتفق مع مصلحتها الوطنية إذا كانت واثقة من تراجع التوترات الدولية ومن أن التقدم المحرز في مجال نزع السلاح لن يزعزع استقرارها. وبالتالي، ففي هذه المرحلة، وقبل السعي إلى نزع السلاح على نحو ما تقترحه خطة الأمين العام، نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي العمل جاهداً لتحسين البيئة الأمنية العالمية، وبالتالي تهيئة الظروف اللازمة لنزع السلاح. ولكن هذا لا يعني أنه يتعين على جميع الظروف أن تكون مثالية قبل التمكن من مواصلة الحد من الترسانة النووية، أو أنه ينبغي التخلي عن هدف نزع السلاح النووي. وفي الواقع، أعاد استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة الذي جرى في عام ٢٠١٨ تأكيد التزام الولايات المتحدة بجهود تحديد الأسلحة التي تعزز أمن الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها والتي يمكن التحقق منها وإنفاذها والتي تضم شركاء يفون بصورة مسؤولة بالتزاماتهم.

وإذا أريد إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح، سيكون من الضروري معالجة عدم الثقة والطمأنينة السائدين في الوقت الراهن. ولهذه الغاية، يقترح الأمين العام إجراء حوار موضوعي موجه نحو النتائج بوصفه عاملاً لا بدّ منه لحل المأزق الذي نحن فيه حالياً، ويعتبر أن من الممكن استعادة الثقة والطمأنينة بين الدول الأعضاء بفضل هذا الحوار. ويمكن أن تساعد مبادرتنا الرامية إلى "تهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي" في هذا المسعى. ومن خلال فتح حوار جدي بشأن العوائق الجغرافية السياسية التي تحول دون تحقيق المزيد من التقدم، والنظر في التدابير الفعالة التي تعزز الثقة والطمأنينة بين الدول، يمكننا البدء في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مصلحتنا المشتركة في عالم أكثر سلاماً وأمناً. سيدي الرئيس، عند النظر في خطة الأمين العام، من المفيد أن نتذكر أن الدول الأعضاء هي المسؤولة عن دفع خطة نزع السلاح إلى الأمام، ونرحب باستجابة الأمين العام لهذا النداء.

وينبغي أن تعكس أهداف الخطة رغبات جميع الدول الأعضاء. ونقر طبعاً بأن الخطة تستند إلى رغبات الدول الأعضاء على النحو المبين جزئياً في القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنوياً. ومن نافلة القول إن الولايات المتحدة، وإن كانت تدعم عدداً من القرارات المعتمدة في اللجنة الأولى، لا تدعمها جميعها. وعليه، هناك عدد من الإجراءات المحددة التي يمكن أن نقوم بدعمها مع الأساس المنطقي الذي تستند إليه، ولكن هناك أيضاً عناصر في الخطة لم تقرها حكومة بلدي ولن تقرها.

وعلى سبيل المثال، تقوم الوثيقة بدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي لم تؤيدها العديد من الدول ومن بينها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتؤكد الخطة أيضاً إخفاق المنظمات المتعددة الأطراف المعنية بتحديد الأسلحة، في حين أن السبب الحقيقي لهذا الفشل يعود إلى بعض الدول وإلى العجز عن الاتفاق على طريقة مشتركة للمضي قدماً. والحل البديل

المتمثل في التصويت على الشواغل الأمنية في الجمعية العامة ليس حلاً يمكن للولايات المتحدة تأييده. كما لا تتفق مع ما أكدته الأمين العام فيما يخص وقوع حرب باردة جديدة مزعومة. وكما يحدده بوضوح استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٨، هناك العديد من الدول اليوم التي "تعتز على القواعد الدولية والنظام الدولي" اللذين عملت الولايات المتحدة " بالتعاون مع حلفائنا وشركائنا وأعضاء المجتمع الدولي لبنائهما والحفاظ عليهما". وتميل خطة الأمين العام لنزع السلاح إلى وضع سلوك الدول الكبرى المسؤولة وقيمها في نفس سلة الجهات المراقبة التي لا تتفق معها. فلسنا جميعاً متشابهين ولا يمكن أن نلام بالتساوي على تراجع الثقة والطمأنينة في البيئة الأمنية الدولية الحالية.

ونلاحظ، سيدي الرئيس، مع بعض القلق، أن خطة نزع السلاح هذه تستقي أجزاء منفصلة من معادلة الأمن الشاملة، مثل القانون الدولي الإنساني الساري على المنازعات المسلحة، وتجارة الأسلحة، وإزالة الألغام لأغراض إنسانية، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وتعيد ابتداعها في ما يسمى بأدوات نزع السلاح. ولا نعتبر بالضرورة أن ذلك سيساعد المناقشات الجارية في البرامج المتعلقة بهذه المواضيع. ونلاحظ أيضاً أن هذه الإجراءات مصممة بشكل رئيسي وفيما يبدو كي يتخذها الأمين العام ومكتب شؤون نزع السلاح، وغالباً بالشراكة مع الهيئات ذات الصلة مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن هذه الإجراءات يمكن أن تكون، بل وستكون، موضوع خطة تنفيذ من نوع ما وعملية رصد للتقدم المحرز. وبشأن هذا الأمر تساؤلات بشأن دور الدول الأعضاء والإجراءات التوجيهية، وبشأن التبعات المالية المحتملة لتنفيذها. ونؤيد استخدام لغة تحث الأمين العام على دعم الدول الأعضاء والتعاون معها. وهناك مناقشات وإجراءات جارية بالفعل بشأن بعض من هذه المسائل. ونرغب في التأكد من عدم ازدواجية الجهود المبذولة.

سيدي الرئيس، هذه بعض ردود الفعل الأولية والأعم للولايات المتحدة على خطة الأمين العام لنزع السلاح. وسنقدم تعليقات أكثر تفصيلاً بشأن بعض الإجراءات المحددة فيما تتواصل هذه المناقشة هنا وفي نيويورك. وشكراً لكم سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً سعادة السفير على مداخلتكم وتعليقكم حول خطة الأمين العام بخصوص نزع السلاح، نود ونأمل أن تكون هنالك مداخلات أخرى في هذا الصدد حتى تساعدوا الرئاسة وتساعدوا المؤتمر على إيجاد الحلول المناسبة للتعامل مع المسائل التي طرحها الأمين العام في تقريره والتي تدخل في اختصاص المؤتمر وذلك، بطبيعة الحال، يبقى الهدف الأساسي هو إعداد برنامج عمل للمؤتمر، فشكراً جزيلاً. الآن أريد أن أعطي الكلمة إلى سعادة السفير الممثل الدائم لهولندا السيد جابرييلز.

السيد جابرييلز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس. ودعوني أبدأ بتهنئتك على أدائكم الدور المهم لرئيس مؤتمر نزع السلاح. ونشيد بكل الجهود التي بذلتموها، بما في ذلك مقترحاتكم بشأن أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم وفدي الكامل. ودعوني أيضاً أرحب بزميلينا الجديدين من ألمانيا وميانمار ترحيباً حاراً.

وتتفق مملكة هولندا تماماً مع البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن خطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة نزع السلاح"، وتقدم الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

لقد سررنا واعتبرنا أنفسنا محظوظين لأننا شهدنا تدشين الأمين العام، أنطونيو غوتيريس نفسه، لخطة لنزع السلاح في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، هنا في جنيف. وترحب هولندا بتفانيه الشخصي وتركيزه على الموضوع. وبالفعل، يثار هذا الموضوع في الوقت المناسب مع عودة التوترات التي ارتبطت بالحرب الباردة في عالم بات أكثر تعقيداً اليوم. وتؤيد بالتالي هولندا الأهداف المحددة في خطة الأمين العام لنزع السلاح وتتفق مع القناعة الكامنة وراءها بأنه ينبغي بذل جهود متجددة لتناول هذه المسائل. ونستمر أيضاً في دعم دور الأمم المتحدة باعتباره عنصراً جوهرياً في هذه الجهود. وتؤيد هولندا في هذا السياق مناقشة المسألة هنا في مؤتمر نزع السلاح، وتدعم مقترح الرئيس التونسي بإنشاء فريق عامل غير رسمي معني بهذه المسألة. ويتناول مؤتمر نزع السلاح هذا، كما يظهره اسمه، مسألة نزع السلاح. وبالتالي من المهم والضروري مناقشة كيفية بلورة الأمم المتحدة هذا الموضوع المهم مع دولها الأعضاء. ونحن حريصون على المساهمة في هذه المناقشة الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح وغيره.

وأود أن أذكر الآن بضعة مجالات تتفق مع الأجزاء الثلاثة - وهي نزع السلاح لإنقاذ البشرية، ونزع السلاح الذي ينقذ الأرواح، ونزع السلاح لأجيال المستقبل - المذكورة في خطة الأمين العام. وهي تشكل لحظة عامة، وبالتالي ليست نظرة كاملة، عن موقف هولندا من مجموعة متنوعة من المسائل المذكورة في خطة نزع السلاح. وسأبدأ بمسألة نزع السلاح النووي.

أولاً، ترى هولندا أن من المهم التحلي برؤية مشتركة فيما يخص السبيل للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نعتقد أن من الضروري أن نبدأ بالتحدث عن الركائز الأساسية لعالم خال من الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ننظر في العوامل الخارجية التي تؤثر في وتيرة عملية نزع السلاح، مثل البيئة الأمنية الدولية، وأن نبحث عن حلول لتوفير أفضل الظروف لعملية نزع السلاح. وينبغي بالتالي أن تتضمن نتيجة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ رؤية متجددة ومشاركة بشأن نزع السلاح النووي تمهد لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويعدّ حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة خطوة مهمة باتجاه تحقيق هذا الهدف. وترحب هولندا بالمناقشات الموضوعية التي أجريناها في هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح هذا العام. ومن الركائز الأساسية التي ستكون مهمة للغاية للقضاء على الأسلحة النووية إيجاد خيارات متينة للتحقق من نزع الأسلحة النووية. وتعتبر مناقشة وإيجاد مثل هذه الخيارات مساهمة حقيقية وملموسة في عملية نزع السلاح التي نشارك فيها حالياً من خلال الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وفريق الخبراء الحكوميين كي ننظر في الدور الذي تؤديه عملية التحقق من أجل التقدم في مجال نزع السلاح. وتود هولندا أن يؤيد مؤتمر نزع السلاح هذه المبادرات تأييداً كاملاً.

وينبغي أن يكون الحد من المخاطر أولوية من الأولويات؛ فمن الضروري أن تقلل إلى أدنى حد فرص استخدام الأسلحة النووية أيّاً كانت ولأي سبب كان. وطلبت هولندا بحثاً عن هذه المسألة، وهي تفكر الآن في الخطوات القادمة، مركزة على الخيارات المتاحة لتعزيز شتى أشكال الشفافية، ومحسنة قنوات الاتصال، ومشجعة الحوار بشأن المذاهب النووية، وقد أجرينا مناقشة جيدة عن هذه المواضيع في الهيئة الفرعية ٢.

وثانياً، توافق هولندا على أهمية التركيز على مسألة نزع السلاح المنقذ للأرواح، ولا سيما دمج نزع السلاح في ركن السلم والأمن الخاص بالأمم المتحدة وربطه بالجهود التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. وكنا مسرورين بالإسهام، مع مجموعة من البلدان، في المقترحات التي قُدمت إلى الأمين العام فيما يخص هذا الجزء من الخطة. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على الدور المهم للإجراءات المتخذة في مجال الألغام. فتساهم إزالة الألغام لأغراض إنسانية في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، تشكل إزالة الألغام عاملاً محفزاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على نحو ما أقره الأمين العام.

ويُعتبر العمل الذي نضطلع به في مجال نزع الأسلحة التقليدية وفي ظل جميع الاتفاقات والبروتوكولات ذات الصلة نقطة انطلاق جوهرية لبذل الجهود على الصعيد العالمي ووضع المعايير فيما يتعلق بهذا النوع من الأسلحة. وقام الأمين العام، على النحو المحدد في تقريره، بتعزيز الشفافية والثقة والاستقرار، مما خفف من العبء العسكري الذي تتحمله المجتمعات. وحرص على احترام مبادئ الإنسانية وحال دون أي تسريب إلى المستخدمين السيئي النية أو غير المرخص لهم.

وبما يتماشى مع أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى الوقاية والحد من المخاطر الناجمة عن الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، شاركت هولندا في أنشطة مثل الاستقصاءات التقنية وأنشطة التثقيف بمخاطر الألغام وإزالة الألغام. وتساهم هولندا في أنشطة الأمم المتحدة وتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والناشطة في عدد كبير من البلدان. ونشاط الشواغل الناجمة عن تزايد استخدام الدول وغير الدول للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي يتألف جزء كبير منها من ألغام مضادة للأفراد. ونركز على هذا الأمر في سياستنا الخاصة بالمساعدة الدولية في مجال الألغام، وفي المشاريع والبرامج ذات الصلة.

وأخيراً، ترحب هولندا بتعاون الأمين العام مع دول أعضاء للمساعدة في إرساء ثقافة المساءلة والالتزام بالمعايير والقواعد والمبادئ الناشئة المتعلقة بالسلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ويمكن أن يساهم تعاون الأمين العام في تحديد الزخم اللازم للمناقشات الجارية بين الدول الأعضاء في هذه المسألة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالفعل تقدماً مهماً في المساهمة في تحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني، ولا سيما بفضل تقريرين توافقيين بارزين صدرتا عن فريق الخبراء الحكوميين. وقاما بتسوية بعض المسائل الأساسية الأخرى المتعلقة باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ولكن حدثت انتكاسات. فما يحفز الأنشطة الضارة التي تجرى في الفضاء الإلكتروني هو الانطباع حتى الآن بأنها ستبقى دون عقاب. وما زال ذلك يحدث بدرجة كبيرة ودون الانتباه كثيراً، فيما يبدو، إلى العواقب على المدنيين والمجتمع المدني. وبالتالي، تُعتبر مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمراً حاسماً. ويجب طبعاً أن يشارك عدد أكبر بكثير من الجهات الفاعلة للحرص على أن يكون الفضاء الإلكتروني مستداماً ومستقرًا. والفضاء الإلكتروني خير مثال على الدور الضخم الذي تؤديه الجهات الفاعلة من غير الدول. فجميع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الأكاديمية مسؤولون عن الفضاء الإلكتروني الذي نود توريثه للأجيال القادمة. وينبغي لهذه الأطراف أيضاً أن تشارك في المناقشات. وبالتالي، وبالإشارة إلى الجزء الأخير من خطة الأمين العام لنزع السلاح، ندعم أيضاً تعزيز الشراكات الرامية إلى نزع الأسلحة.

سيدي الرئيس، نود أن نشكركم مجدداً على اقتراح تناول خطة الأمين العام لنزع السلاح هنا في مؤتمر نزع السلاح. وعلى نحو ما أشرنا إليه، نؤيد إجراء مزيد من المناقشات الأكثر تفصيلاً بشأن مختلف الجوانب خلال المؤتمر، ولا سيما لأغراض خطة التنفيذ التي تعمل عليها الأمم المتحدة. فنحن، الدول الأعضاء، نؤلف الأمم المتحدة ونعتبر ذلك جزءاً من الجهود الجماعية التي تخص المسألة المهمة المتمثلة في نزع السلاح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً سعادة السفير على هذه المداخلة القيّمة. فنحن نشكركم كذلك على دعمكم لمجهودات الرئاسة التي هي في آخر الأمر مجهودات تصب في صالح أعمال المؤتمر. وكما تعودنا نحن نتطلع إلى مساهمتكم القيمة والفاعلة للتقدم بأشغال مؤتمرنا فشكراً سعادة السفير. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل روسيا الفيدرالية السيد ألكسندر دينيكو فلتفضل سيدي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد حددنا بشيء من التفصيل، في مداخلتنا الأسبوع الماضي، موقفنا من مناقشة خطة الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح. ولا أرغب في العودة إلى هذا الموضوع. ولكن لم يُترك لوفد بلدي سوى خيار ممارسة حقه في الرد. ولذلك، أود إبداء الملاحظات التالية.

إننا نتفق تماماً مع الممثل الدائم للولايات المتحدة فيما يخص ضرورة إجراء حوار في شؤون نزع السلاح. وإضافة إلى ذلك، نحن مستعدون لفتح حوار من هذا النوع. ولكن لدينا شكوكاً كثيرة في هذا الصدد، شكوكاً تساور على ما أعتقد وفود أخرى استمعت إلى المداخلة الافتتاحية للممثلة الأمريكية، وهي مسؤولة رفيعة المستوى في وزارة الخارجية الأمريكية.

وعموماً، لم نسمع بالأمر الجديد: فقد أصغينا إلى نفس خليط الادعاءات القائمة على الشكوك والافتراضات وغير ذلك. وهناك مثل روسي يعبر خير تعبير عن ذلك، مع أنني لست واثقاً من قدرة المترجمين الفوريين على ترجمته إلى اللغات الأخرى المستخدمة في الأمم المتحدة وهو: عندما تترأى لك أمور، استعوذ بالرب ولكن لا تبني كل سياستك على هذا الأساس. وعلى أي حال، تبني الدبلوماسية الروسية سياستها على وقائع محددة، وفقط الوقائع التي تحققت منها مصادر متعددة بصورة موثوقة. وهذه هي النقطة الأولى.

وثانياً، ربما كان بإمكانني أن أقبل بعض الادعاءات الموجهة إلى روسيا. فلا أحد كامل. وكلنا بشر، وجميعنا يرتكب الأخطاء. ولكن لأمكنني فعل ذلك لو أن المداخلة المذكورة ألقاها وفد يحترم المعايير القانونية الدولية، وليس ممثلو الولايات المتحدة، وهي بلد لا يُضرب به المثل فيما يخص الالتزام بالقانون الدولي. ولن أعطي أي مثال - فالأمثلة كثيرة لدرجة أن تعدادها سيشتغل الوقت المتبقي من الاجتماع. وسأذكر فقط مثالاً واحداً، وهو الأحداث والأبرز. وهو الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بإيران. ولكن الأمر أسوأ من ذلك. فخطة العمل اعتمدت بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، مما يعني في هذه الحالة أنه جرى الإخلال بنصين أساسيين من القانون الدولي متعلقين بتحديد الأسلحة ومنع انتشارها، بل حتى تجاهلهما. وفي مثل هذا السياق، هل يمكننا فعلاً التحدث عن التزام الولايات المتحدة بتحديد الأسلحة؟

وفيما يخص الاتهامات الأخرى الصادرة عن ممثلة وزارة الخارجية بشأن سلوك روسيا الذي يشكل حسبما تدعيه انتهاكاً للصكوك القانونية الدولية، دعونا نعود قليلاً إلى الوراء، إلى ما حدث منذ حوالي ١٥ أو ١٦ عشر سنة. فلا شيء من هذا وليد الساعة. وجميع العمليات لها نقطة بداية. ففي عام ٢٠٠٢، انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي كانت حجر الزاوية أو الركيزة الأساسية للتكافؤ الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي - روسيا والولايات المتحدة، وبدأت تطور منظومة شاملة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية تشمل شقاً أوروبياً. ومن الناحية القانونية، لا يمكن التقدم بأي شكوى. فقد تصرف الأمريكان وفقاً للاتفاق الثنائي. ولكن أشدد على أن هذا الفعل قوض الأسس التي كان يقوم عليها التكافؤ الاستراتيجي بين الدولتين الكبيرتين.

وقال الاتحاد الروسي آنذاك إننا سنضطر إلى البحث عن حل عسكري وتقني إن لم يُعثر على حل سياسي ودبلوماسي. وحاولنا. وبذلنا جهوداً جبارة. واقترحنا إنشاء منظومة متكاملة مضادة للقذائف التسيارية في أوروبا رداً على ما يسمى بتهديد الصواريخ النووية الإيرانية. واقترحنا العديد من البدائل الأخرى. واقترحنا عقد اتفاق مختلف. ولم يفلح أي من جهودنا. فلم يبق أمامنا سوى الخيار العسكري والتقني.

وقد تحدث رئيس الاتحاد الروسي عن ذلك في الخطاب الذي ألقاه في ١ آذار/مارس. ولكنه لم يتكلم عن الفضاء الخارجي. فما قاله الرئيس في كلمته هو أن الأسلحة الجديدة التي يتم تطويرها تنقيد جميعها بالتزامات الاتحاد الروسي في مجال تحديد الأسلحة ونزعها ومنع انتشارها، وأن شركاءنا الأمريكان سيبلغون بالأمر حسب الأصول ووفقاً لهذه الاتفاقات. فما هي الشكاوى التي يمكن تقديمها ضدنا؟

ولن أتحدث عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فالموضوع ممل ويُطرح باستمرار. وسأتحدث عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فما هي هذه المعاهدة؟ أعتقد أن الحاضرين في القاعة يعرفون ولو القليل عن هذا الصك. وحسبما أتذكر، فقد وُقعت في عام ١٩٩٠، عندما كانت أوروبا منقسمة إلى كتلتين عسكريتين وسياسيتين، وأدت المعاهدة إلى تعميق هذا الانقسام. وطرأت تغييرات كثيرة منذ ذلك الحين، ولكن المعاهدة ما زالت قائمة. وفي عام ١٩٩٩، أبرم ما يسمى بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية المعدلة. وكان يُفترض أن توقع عليها البلدان المنشأة حديثاً التي انضمت لاحقاً إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن لم يتم ذلك. وانتظرنا طويلاً. وكنا نعول على الحكم السديد لشركائنا، ولكن كالعادة ذهبت آمالنا أدراج الرياح. ولم يصدق أحد على المعاهدة المعدلة. وظهرت فجوة في الأمن الأوروبي، ومرة أخرى لم يُترك لنا خيار آخر، ولكننا لم نبدأ عملية الانسحاب من معاهدة القوات المسلحة التقليدية مثل الأمريكان. وقد امتنعنا عن ذلك على أمل أن ينظر شركاؤنا في فكرة التفاوض على صك جديد.

وفيما يخص اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فلا يوجد ما يقال بتاتاً. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أي قبل حوالي ثلاث سنوات من الموعد المقرر، كان الاتحاد الروسي قد أنهى برنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية، وتخلص من كل مخزونه من الأسلحة الكيميائية تحت الإشراف الدولي الصارم والفعال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وثمة بيان منفصل عن هذه المسألة. ولإعطائكم فكرة عامة، نحن نتكلم عن أكبر ترسانة من الأسلحة الكيميائية في العالم، وهو ما يساوي نحو ٤٠.٠٠٠ طن من المواد الكيميائية الحربية. فيمكنكم أن تتخيلوا حجم العمل

الذي احتاجه ذلك. وبالمناسبة، ما زال يتعين على الولايات المتحدة، وهي بلد أكثر نمواً من الناحية الاقتصادية وتدعي أنها تؤدي دوراً قيادياً في مجال نزع السلاح، أن تتخلص من مخزونها من الأسلحة الكيميائية علماً بأن حجمه أصغر بكثير.

ولكن ليس هذا هو الأهم. فالأهم هو القرار الأخير الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي اعتمد بما يسمى الأغلبية النسبية للأصوات. وما أتحدث عنه هو استحداث آلية إسناد. وترى روسيا أن هذا القرار غير مشروع، لأنه لا يستند إلى الاتفاقية. فلا تتضمن الاتفاقية أي مادة تنص على استحداث مثل هذه الآلية. وعوضاً عن اتخاذ قرار يتعارض بوضوح مع الاتفاقية، والقيام بذلك بالاعتماد على أغلبية بالمعنى الحسابي البحت، لكان من المنطقي أن تُدخل أولاً التعديلات اللازمة على الاتفاقية. فما هي المسألة المطروحة هنا؟ وعما نتحدث؟ وكيف يمكننا أن نتحدث عن احترام القانون الدولي عندما نستطيع في مجرد تصويت أن نخلّ فعلاً بالمبادئ الأساسية لنظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ وبالمناسبة، لم نقفل يوماً باب الحوار.

ويمكنني أن أضرب لكم مثلاً آخر. إننا نسمع الكثير عن تدخل روسيا في الانتخابات الأمريكية وغيرها، وعن محاولتها تقويض الديمقراطية الغربية، وعن التهديدات السيبرانية، وما إلى ذلك. وعلى أي حال، طُرحت فكرة إنشاء فريق مشترك معني بالأمن السيبراني مهمته النظر في هذه المسائل تحديداً، على مستوى مهني. ولكن سعى إلى معرفة من الحق ومن المخطئ، دون ميكروفونات ودون المسرحية الدرامية غير الضرورية التي تجرى أمام الرأي العام. وماذا كان الجواب؟ كلا. لا نريد. وسنشغل بدل ذلك الميكروفونات ونتهم روسيا مرة أخرى. وما الدليل؟ لا نملك أي دليل. إننا نعلم فحسب - وهذا مجمل القول.

وكما يعلم جميع الأمريكان وأجهزتهم الأمنية جيداً، لقد أوضحت ذلك تجربة العراق. واثبت خلاف ذلك. فقد أقرت لجنة بعد سنتين، وقبل الكونغرس الأمريكي، بأن أسلحة الدمار الشامل لم تكن موجودة أو أنه لم يُعثَر عليها. وربما لم يبحثوا بما فيه الكفاية؛ لا أعلم.

أما فيما يخص مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، والاتهامات الموجهة في هذا الشأن، فهذه حيلة معروفة في بعض الأوساط الدبلوماسية. فهل تظنون فعلاً أنه لو كانت للأمريكان شواغل جدية بشأن سلوك روسيا، لكانوا أول المؤيدين للمبادرة الروسية - الصينية ولكانوا أيضاً أدوا دوراً نشطاً في وضع المشروع الذي أَرْضَى تماماً المصالح الأمنية الأمريكية وقدم مساهمة بناءة. فإن لم تعجبكم منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي يمكن استخدامها في اعتقادكم كأسلحة مضادة للسواتل، قوموا بالتصويبات اللازمة على المشروع وستتمكن من بدء التفاوض. فلم يقدم أحد - ليس فقط الولايات المتحدة وإنما الوفود الأخرى أيضاً - مشروعاً بديلاً أو أي مبادرة أخرى. وجلّ ما يفعله زملاؤنا الأمريكان هو انتقادنا. وهذا ليس موقفاً صعباً. فيمكنكم البقاء مكتوفي الأيدي وانتقاد الآخرين.

إننا لم ندع يوماً، لا نحن ولا زملاؤنا الصينيون، أن المشروع مثالي. فلطالما دَعَوْنَا جميع الوفود إلى مناقشته بصورة مستفيضة وإلى تحسينه. وقد أشرنا مراراً وتكراراً إلى أن مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي له هدف محدد يتمثل في التزامين بسيطين. أولهما عدم البدء بوضع أسلحة هجومية في الفضاء، وثانيهما عدم استخدام القوة ضد أجسام في الفضاء الخارجي. وقد أعربنا عن هذا الأمر بشفافية مطلقة. ولطالما قلنا إننا مستعدون للنظر

في أي مقترحات صادرة عن أي جهة كانت لتحسين النص. فإن علّمنا التاريخ شيئاً إنما هو أن المعاهدة الجيدة المتعددة الأطراف في أي مجال يجب أن تكون ثمرة جهود جماعية. فلا يستطيع وفد أي من البلدان القيام بذلك بمفرده.

ونصل الآن إلى النقطة الأهم فيما يخص هذه الحيلة. فيقوم بعض الدبلوماسيين، إذا توجب عليهم حجب نواياهم، بتحويل الأنظار إلى مواضيع مختلفة جداً. وفي هذه الحالة، رأيت جميعاً ذلك بأن أعينكم. ولكن ما السبب وراء ذلك؟ الأمر بسيط للغاية. فقد أقر مجلس النواب في الولايات المتحدة، منذ فترة وجيزة، مشروعاً بشأن نفقات الدفاع الوطني في عام ٢٠١٩. وتنص هذه الوثيقة على تمويل الأنشطة التالية بوجه خاص: أولاً، إنشاء نظام فضائي لاعتراض القذائف التسيارية؛ وثانياً، نشر كوكبة جديدة قبل نهاية عام ٢٠٢٢ للإنذار المبكر من هجوم بالقذائف. ومن المقرر الانتهاء من نشر نظم الاعتراض، التي يجب أن تتضمن أسلحة، في عام ٢٠٣٠، ومن المقرر بدء اختبار النماذج الأولية بعد أربع سنوات، أو في عام ٢٠٢٢. ويرجى ملاحظة أن هذه ليست فكرة غامضة؛ بل هي قانون. وتمثل المستوى الأعلى من الوثائق الحكومية. وأظن أن أي تعليقات على المسألة ستكون حشواً لا لزوم له. وشكراً على صبركم وانتباهكم.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً سيدي على مداخلتكم. وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة سفير الصين السيد فو زن، لكم الكلمة سيدي.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً لكم سيدي الرئيس. أولاً، أود الترحيب بسفيري ميانمار وألمانيا، اللذين توليا منصبيهما هنا منذ فترة وجيزة. وأتطلع إلى العمل معهما بشكل وثيق. وفيما يخص مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، أود أن أعرب عن بضع ملاحظات. أولاً، حظي مشروع المعاهدة هذا بتأييد الأغلبية الساحقة للدول في العالم. وثانياً، تأمل الصين في أن يتمكن المؤتمر من إجراء مناقشات موضوعية بشأن مشروع المعاهدة، ومن عقد المفاوضات اللازمة عندما يحين الوقت وبأسرع ما يمكن. وترحب الصين أيضاً بالتعليقات والمقترحات البناءة التي يبدوها أي طرف في هذا الشأن. ونعتقد أن الإرادة السياسية الإيجابية هي كل ما يلزم لتسوية أي شواغل من خلال المفاوضات. وثالثاً، يُعتبر الفضاء الخارجي أحد الموجودات المشتركة للبشرية جمعاء. ودعت الصين دائماً إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي واعتزنت على تسليح الفضاء الخارجي وإجراء سباق تسلح هناك؛ وتعترض بوجه خاص على تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة. ونأمل في الحفاظ على السلام والهدوء الدائمين في الفضاء الخارجي بفضل جهود مشتركة تبذلها جميع الأطراف. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً. سعادة سفير الولايات المتحدة السفير وود يريد التدخل مرة أخرى. تفضل سيدي.

السيد وود (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس. يتحلى زميلنا الروسي هنا بما قال إنه حق الرد، الذي يشكل فيما يبدو خطاباً طويلاً مملاً آخر من النوع الذي عوّدنا الاتحاد الروسي على إلقائه. لذا، أوصي بأن يأخذ قائمة بأفضل الأقوال ويدونها على ورقة ليحترها مرة أخرى أمامنا هنا في هذه الهيئة. وسأحاول ألا آخذ الكثير من وقتكم ولكن يجب أن أرد على عدد من التهم الموجهة.

وأظن قبل كل شيء أن مساعدة وزير بلدي كانت، فيما يخص موضوع مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واضحة جداً في انتقادها هذه المعاهدة الملية بالعيوب وفي أن المعاهدة لن تحظ أبداً بتوافق الآراء في هذه الهيئة. ويقول زميلنا الروسي إنه ينبغي للولايات المتحدة تقديم الأفكار إن لم تكن راضية عن المعاهدة. لقد قمنا بذلك في مناسبات عديدة وحاولنا العمل مع أصدقائنا الروس ومع الصين للسعي إلى إيجاد سبل لإحراز مزيد من التقدم في إجراءات تحقيق الشفافية وبناء الثقة. وكما قلنا مرات عديدة وفي العديد من المحافل، لن تحظ هذه المعاهدة بتوافق الآراء. فهذه ليست معاهدة يمكن تغييرها بمجرد إدخال تعديلات عليها. فهي تغفل تماماً مسألة الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل. وسبق أن قلنا ذلك مراراً وتكراراً لزملائنا الروس وأصدقائنا الصينيين ولكنهم ما زالوا يصرون على محاولة فرضها على المجتمع الدولي. حسناً، أشدد مجدداً على أن المعاهدة لن تحظى أبداً بتوافق الآراء في هذه الهيئة وأريد أن أوضح ذلك مرة أخرى اليوم.

وإحدى المسائل الأخرى هي خرق القانون الدولي. فالممثل الروسي اتهم الولايات المتحدة بخرق القانون الدولي في حالات متعددة وأظن أنه قال إنه يمكنه قضاء اليوم بكامله هنا وهو يواصل ذكر عدد من الخروقات. وتستطيع الولايات المتحدة أن تفعل ذلك أيضاً وأظن أن القائمة من هذا الجانب أطول بكثير. فدعوني أكون واضحاً جداً، لقد أشار رئيس بلدي إلى رأينا في خطة العمل الشاملة المشتركة. إن خطة العمل ليست معاهدة؛ هي اتفاق سياسي. وأريد أن أوضح ذلك جيداً. وإذا أردنا أن نتحدث عن حالات خرق القانون الدولي والمعاهدات الدولية، فدعونا نبدأ إذا بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولا أظن أنني بحاجة إلى إعطاء مزيد من التفاصيل في هذا الشأن أو بشأن معاهدة السماوات المفتوحة التي تقوم روسيا بخرقها. وأثار زميلي الروسي مسألة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا أظنه يود أن نخوض هذه المسألة، ففي موضوع الأسلحة الكيميائية، أفاد الاتحاد الروسي بأنه تخلص تماماً من مخزونه من الأسلحة الكيميائية بالكامل. وأود أن أذكر الجميع بأن الولايات المتحدة ساهمت في نحو مليار دولار أمريكي نقداً وفي شكل جهود عينية للمساعدة على التخلص من هذا المخزون. فعلى الرحب والسعة، يا روسيا. إننا ملتزمون، وقلنا ذلك مراراً وتكراراً في العديد من المحافل، إننا ملتزمون بالتخلص من مخزون أسلحتنا الكيميائية وفقاً للجدول الزمني الذي حددناه مراراً.

وبخصوص معاهدة الحد من منظومة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، لقد أوضحنا في دورة عُقدت مؤخراً لإحدى الهيئات الفرعية سبب انسحاب الولايات المتحدة منها في عام ٢٠٠٢. وقلنا مراراً وتكراراً إن الانتشار المتزايد للقذائف التسيارية يقتضي من الولايات المتحدة اتباع نهج مختلف ويسرني أن زميلنا الروسي اعترف بأن الولايات المتحدة تصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وكما سيكون جلياً أن نرى روسيا تتصرف وفقاً لالتزاماتها المعقودة بموجب المعاهدات. وذكر زميلي الروسي اتهامات التدخل في الانتخابات: ونعم، لقد تدخلت في انتخاباتنا. وأنتم تعرفون ذلك، وغيركم يعرف ذلك. وتدخلت في انتخابات أخرى. ويجب أن تضعوا حداً لذلك؛ ولن نسمح بأن يستمر هذا الوضع. وأظن أنكم اقترحتم أو أن طرفاً آخر اقترح إنشاء فريق مشترك معني بالأمن الإلكتروني؛ حقاً؟

وفيما يخص مسألة الدفاع المضاد للقذائف التسيارية، أظن أنه من المهم أن أؤكد مجدداً أننا حاولنا لسنوات عديدة إجراء حوار مع زملائنا الروس في هذا الموضوع وقلنا إن أنشطتنا لا تهدد بأي شكل من الأشكال أسلحتهم النووية الاستراتيجية. لقد حاولنا إجراء حوار، وعرضنا فيما مضى العمل معهم على المسائل المتعلقة بالدفاع المضاد للقذائف التسيارية. ورفضوا هذه الجهود، ولذا لا أعتقد أنه يمكننا إنجاز الكثير فيما يخص العمل مع روسيا على هذه المسألة.

والنقطة الأخيرة التي أثارها زميلي الروسي تتعلق بما قاله عن القانون المعتمد في الكونغرس الأمريكي. وأظن أنه كان يعني القانون المتعلق بالطبقة الرامية إلى اعتراض القذائف التسيارية. وأنصح براءة القانون قبل توجيه اتهامات فارغة للولايات المتحدة. فينص قانون الكونغرس الأمريكي هذا بشكل واضح جداً على أن مدير وكالة الدفاع المضاد للقذائف سيقوم، رهنأ بتوافر الاعتمادات اللازمة، بتطوير طبقة فضائية ترمي إلى اعتراض القذائف التسيارية. وستمول هذه الاعتمادات إجراء دراسة عن جدوى الأجهزة الاعتراضية في الفضاء. وهي لن تُستخدم، أكرر، لن تُستخدم لتمويل أنشطة تطوير أو اختبار أو نشر أي من هذه الأجهزة. ولذا، أنصح مجدداً أصدقاءنا الروس بأن يقوموا ببساطة، عوضاً عن تخصيص الكثير من الموارد والوقت للتدخل في انتخابات الآخرين، براءة القانون الذي وضعه الكونغرس. وشكراً جزيلاً لكم سيدي الرئيس. وأعتذر عن أخذ الكثير من الوقت.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً. ممثل الاتحاد الروسي يريد أخذ الكلمة مجدداً فليفضل.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، لا أنوي إطالة هذه المناقشة العقيمة إلى ما لا نهاية. فأود ببساطة التشديد على مسألة واحدة ترتبط مباشرة بعمل المؤتمر. ففيما يخص مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، لم نقم نحن وزملائنا الصينيون بدعوة شركائنا الأمريكيين فقط إلى اقتراح تصويبات على المشروع قدّمها وفدانا بصورة مشتركة إلى المؤتمر كي ينظر فيها، وإنما إلى تقديم بديل أيضاً. فإن لم يرضكم المشروع، وهذا ممكن جداً، أو إن لم يناسبكم لسبب أو لآخر، اقترحوا بديلاً أو قدموا مشروعاً بأنفسكم، إن كان يهتمكم فعلاً إبقاء الفضاء خالياً من الأسلحة بجميع أنواعها والحفاظ على الموجودات الفضائية. وهذا ما اقترحنه. ولا أرى داعي للرد على بقية المداخلات.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً. الولايات المتحدة لكم الكلمة سيدي وأعتقد ربما تكون هذه آخر مداخلة في هذا الصدد.

السيد وود (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم سيدي الرئيس. وسيكون ردي مختصراً جداً. فأظن مرة أخرى أن مساعدة وزير بلدي كانت واضحة جداً فيما يخص استحالة التحقق من تحديد الأسلحة في الفضاء عند هذه المرحلة. أما بالنسبة إلى مسألة عدم الرضا عن مشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واقتراح بديل له، فقد اجتمعنا مع روسيا والصين وتحدثنا عن البدائل الأخرى، على نحو ما ذكرت فيما يتعلق بالعمل في المستقبل على إجراءات تحقيق الشفافية وبناء الثقة. وفي الواقع، يصير زميلي الروسي على تكرار أن الولايات المتحدة يجب أن تعرض شيئاً. فاصغوا إلينا، واقروا مداخلتنا، واقروا مداخلة مساعدة وزير بلدي. لقد تناولنا أكثر مما ينبغي المسألة التي قمتم بطرحها هنا هذا الصباح. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالعربية): روسيا تفضل.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتذر من جميع الحاضرين ومنكم سيدي الرئيس، ولكن أردت أن أعطي تفصيلاً صغيراً وأن أقدم ملاحظة إيضاحية أخيرة في مناقشتنا. فعلى مدى سنوات عديدة، لم يكن هناك أي بديل لمشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي أعدته روسيا والصين. ولم تقدّم أي وثيقة أخرى إلى مؤتمر نزع السلاح. وهذا ما عنيته بقولي إن زملاءنا الأمريكيين لم يقترحوا شيئاً محدداً. وأنا واثق من أنكم تتفقون معي على أن المداخلات أمر جيد ومفيد، ولكنها ليست وثيقة، وليست مشروعاً، وليست حتى مادة للتفكير.

الرئيس (تكلم بالعربية): شكراً جزيلاً، إذن الآن سنواصل عملنا لست أدري إذا كان هنالك وفد آخر يريد أخذ الكلمة، ليس هذا هو ما نراه فإذا كان الأمر كذلك مثلما بينت في بداية هذا الاجتماع الرسمي فإننا سنقوم بتقديم مشروع القرار إلى الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لنرى ما هو رأيهم وما هي ردود فعلهم وما هي تساؤلاتهم وهذا بطبيعة الحال يدخل في إطار مهمة رئيس المؤتمر الذي يتحمل مسؤولية في هذه الظروف إعداد برنامج عمل للمؤتمر.

وسأبين لكم وأشرح لكم مشروع القرار في إطار رسمي ثم فيما بعد إذا سمحتم سننتقل إلى صيغة غير رسمية لكي نسمح لكل الوفود بالتدخل بشأن محتوى هذا مشروع القرار.

إذاً أعتقد أن الأمانة قد وزعت هذا المشروع وهو أمامكم الآن فأصحاب السعادة زملائي الأفاضل، بناءً على المشاورات الواسعة التي أجريتها ثنائياً وبالنظر إلى النقاشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الجلسة السابقة واليوم، والذي اعتبرها تدخلاً في صلب ولاية المؤتمر، وذلك من أجل التوصل إلى توافق حول برنامج عمل. ومن منطلق مسؤوليتي كرئيس لهذا المؤتمر والمتمثلة في الوقت الراهن في البحث عن توافق ممكن للشروع في التفاوض في مسألة من مسائل نزع السلاح تدرج في ولاية هذا الهيكل.

أود أن أعلمكم أنه خلال رئاستي، لم يتسن التوصل إلى توافق في هذا الشأن، وفي المقابل فإنني أرتقي أن يُفسح المجال لمزيد من تعميق الحوار وتدعيمه بين أعضاء المؤتمر لبلوغ هذه الغاية. وفي اعتقادي يمثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون خطة من أجل نزع السلاح والذي قدمه في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ بجنييف يمثل فرصة لدفع ديناميكية الحوار بين أعضاء المؤتمر من أجل التوصل إلى برنامج عمل.

وعلى هذا الأساس واعتماداً على قواعد إجراءات المؤتمر أقترح أن يتم إنشاء فريق عمل غير رسمي داخل المؤتمر لمناقشة المسائل المعروضة في خطة الأمين العام والتي تدرج في ولاية هذا الهيكل.

ويمكن أن يبدأ هذا الفريق العامل في عمله بعد تقديم تقارير اللجان الفرعية المحدثة بموجب القرار CD/2119، كما يمكن أن يبدأ عمله وفق برنامج يتفق عليه أعضاء المؤتمر.

ويحدد الفريق العامل بنفسه كيفية مناقشة المسائل التي طرحها الأمين العام في أجندته، كما يحدد المدة الزمنية للاستمرار في هذا النقاش. ويتم هذا النقاش بحضور خبراء ومختصين في مجال نزع السلاح ويترأس فريق العمل رئيس المؤتمر بنفسه. ليس بصفته الشخصية ولكن بصفته يتحمل رئاسة المؤتمر.

وأرجو أن يلقي هذا المقترح موافقة الأعضاء في هذا الهيكل وإنه مقترح يمثل مبادرة بسيطة ليست في آخر المطاف إلا محاولة لخلق دينامية جديدة على الدرب الصعب والطويل الذي أراه على ضوء المشاورات التي أجريتها لإعداد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أن موافقة الدول الأعضاء على هذا المقترح ستعكس حرص المؤتمر على البحث في كل السبل الجديدة للتوصل إلى إعداد برنامج عمل وهي كذلك تعبر عن استعداد المؤتمر للتفاعل مع المبادرات الصادرة عن أطراف دولية مسؤولة وموثوق من جديتها داخل المؤتمر وخارجه مثل الأمين العام للأمم المتحدة والتي حسب اعتقادي تطرح تصورات ومقاربات جديدة للتقدم في مسألة نزع السلاح.

لقد وزعت كما قلت منذ حين أمانة المؤتمر نص مشروع القرار الذي يتضمن المقترح المذكور وإذا سمحتم سأعلق الآن هذه الجلسة الرسمية لكي تتحول إلى جلسة غير رسمية حيث سنستمع أثناءها إلى ردود فعل وفود الدول الأعضاء وكذلك لكي أتمكن من الإجابة عن أسئلتهم وعن طلبات التوضيحات التي يودون تقديمها.

فإذا نعلق هذا الاجتماع، وأترك لكم بعض الوقت لكي تطلعوا على مشروع القرار ثم سنستأنف الاجتماع في صيغة رسمية. موافقون على هذا النهج؟ إذا فليكن. يتحول الاجتماع إلى اجتماع غير رسمي بعد لحظات. شكراً لكم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.